

محضر  
الاجتماع الأول للجنة المشاريع الكبرى  
ليوم الأربعاء 15 جانفي 2025

الموضوع: معالجة الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع ذات الأولوية الوطنية تجسيما للإجراءات التي تم إقرارها للتسريع في إنجاز العمومية ودفع الاستثمار.

أشرف السيد كمال المدّوري، رئيس الحكومة، يوم الأربعاء 15 جانفي 2025 بقصر الحكومة بالقصبة على الاجتماع الأول للجنة المشاريع الكبرى خصص للنظر في معالجة الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع ذات الأولوية الوطنية تجسيما للإجراءات التي تم إقرارها للتسريع في إنجاز العمومية ودفع الاستثمار، وذلك بحضور السيدتان والسادة:

- |                          |  |
|--------------------------|--|
| ■ سهام البوغديري نمصية   | ■ وزيرة المالية                                      |
| ■ مصطفى الفرجاني         | ■ وزير الصحة   |
| ■ سارة الزعفراني الزنزري | ■ وزيرة التجهيز والإسكان                             |
| ■ سمير عبد الحفيظ        | ■ وزير الاقتصاد والتخطيط                             |
| ■ سمير عبيد              | ■ وزير التجارة وتنمية الصادرات                       |
| ■ الصادق المورالي        | ■ وزير الشباب والرياضة                               |
| ■ حبيب عبيد              | ■ وزير البيئة  |
| ■ سفيان الهميسي          | ■ وزير تكنولوجيايات الاتصال                          |
| ■ فتحي زهير النوري       | ■ محافظ البنك المركزي التونسي                        |
| ■ الحبيب الدريدي         | ■ رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية        |
| ■ إدريس منجة             | ■ بالهيئة العليا للطلب العمومي                       |
| ■ مهدي خلاص              | ■ مدير عام برئاسة الحكومة                            |
| ■ نزار القلي             | ■ ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية |
|                          | ■ المدير العام للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية  |
|                          | ■ بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري      |
|                          | ■ مدير بخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي             |

مدير بالكتابة القارة للصفقات بوزارة الصحة  
مدير التنسيق والإشراف بديوان وزير أملاك الدولة  
والشؤون العقارية

■ رمزي الربيعي  
■ محمد الحزامي

وافتح السيد رئيس الحكومة أشغال اللجنة، مؤكداً على أهمية مضاعفة الجهود من قبل كل الهياكل العمومية لتذليل العقبات والصعوبات اللوجستية والفنية والمالية والعقارية لدفع نسق إنجاز المشاريع، لا سيما منها ذات الطابع الاستراتيجي، وتعزيز دورها في خلق فرص ومواطن الشغل وتنمية الاقتصاد الوطني.

وذكر السيد رئيس الحكومة بالمقاربة المتكاملة التي تم توحيها، وذلك من خلال الإسراع في تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وحذف عدد من التراخيص ومراجعة الإطار الترتيبي المتعلق بالطلب العمومي وفقاً لضوابط النجاعة والجدوى والشفافية واحترام مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص، مع تقييم ومتابعة إنجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية وفقاً لأولويات السياسات العمومية، بما يضمن مناخاً محفزاً للاستثمار ومحرراً للطاقات الكامنة لإنعاش الاقتصاد الوطني، سعياً إلى تكريس مقومات الدولة الاجتماعية.

ثم أحال الكلمة إلى السيد الصادق المورالي، وزير الشباب والرياضة، الذي قدم مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه كما يلي:

- ❖ صاحب المنشأ : وزارة الشباب والرياضة
- ❖ صاحب المنشأة المفوض المكلف بإنجاز المشروع : وزارة التجهيز والإسكان
- ❖ الاعتماد المخصص للمشروع : 133 مليون دينار
- ❖ الاعتماد المقترح في ميزانية التنمية 2025 : 80 مليون دينار

#### ■ معطيات عامة حول المشروع:

يتمثل المشروع في إعادة بناء الملعب وفقاً للمواصفات والمعايير الفنية المعمول بها وملاءمة المنشأة للمتطلبات والمواصفات المعتمدة من قبل الهياكل الرياضية الدولية بكلفة تقديرية أولية محينة تقدر بحوالي 500.000 دينار. وتقدر طاقة استيعاب الملعب الأولمبي بالمنزه الجديد بـ 40000 متفرج ويتكون المشروع من كل الفضاءات التي تنص عليها الهياكل الرياضية الدولية المعنية.

وتتمثل مكونات المشروع فيما يلي:

- ✓ استبدال كامل المدرجات وإصلاح الهياكل.
- ✓ إصلاح التغطية القائمة.
- ✓ إعادة تأهيل وتنظيم المحلات القائمة.
- ✓ استبدال السبورة اللامعة.
- ✓ تجديد شامل لجميع الشبكة الكهربائية.

- ✓ تجديد شامل لجميع شبكات تصريف مياه الأمطار داخل العشب.
- ✓ تجديد شامل لجميع شبكة ري العشب.
- ✓ تجديد شامل لجميع شبكة الماء البارد والساخن.
- ✓ تجديد شامل لحجرات الملابس.
- ✓ تجديد شامل للمنصة الشرفية.
- ✓ إحداث قاعة "Salle V.I.P".
- ✓ إحداث منطقة جديدة خاصة بالإعلام.
- ✓ إحداث منطقة مشتركة "zone mixte" لإجراء حوارات مع اللاعبين.
- ✓ إحداث نفق لدخول اللاعبين مباشرة إلى الملعب.
- ✓ تهيئات مختلفة.

- المشروع المعروض من المشاريع المعطلة منذ 26 فيفري 2024.
- مجموع قيمة الصفقات الأصلية (جميع الأقساط) : 107 657 283,020 دينار.
- اعتمادات التعهد : 133 700 ألف دينار.
- المبالغ التي تم دفعها : 15 993,5 ألف دينار.
- الاعتمادات المتوفرة : 117 706, 5 ألف دينار.
- تم فسخ الصفقة المبرمة مع شركة "A.M.A Construction" المكلفة بقسط الهندسة المدنية بتاريخ 26 فيفري 2024 ونتج عن ذلك تعطل أشغال أقساط السوائل والحماية من الحرائق والكهرباء.
- تم فسخ العقد (عقد متعلق بالدراسات مصادق عليه بتاريخ 25 فيفري 2021 وعقد متعلق بمتابعة الأشغال مصادق عليه بتاريخ 9 ماي 2023) المبرمين مع المهندس المعماري السيد "محمد الواعر" بتاريخ 13 جوان 2024.
- بلغت نسبة تقدّم الإنجاز الجملي لقسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة حوالي 20%، فيما لم يتم تسجيل إنجاز أشغال بالنسبة للأقساط الخاصة (سوائل - سلامة من الحرائق - كهرباء).

#### ■ مقترح وزارة الشباب والرياضة:

تطلب وزارة الشباب والرياضة عرض مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه على لجنة المشاريع الكبرى، قصد:

- ✓ إدراجه ضمن قائمة المشاريع العمومية الكبرى الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، نظرا "لتعطل المشروع وصيغته المؤكدة والمستعجلة وإمكانية إنجازه في نطاق شراكة وتعاون" مع جمهورية الصين الشعبية.

- ✓ إنجاز المشروع بصيغة مفتاح في اليد بعد استشارة الشركات الصينية التي تتوفر فيها الضمانات المهنية والمالية لحسن إنجاز المشروع والتي يتم اقتراحها من قبل الجانب الصيني بكلفة استثمار تقدر بحوالي 427,3 مليون دينار.
- ✓ اختيار مكتب دراسات لإعداد مشروع صفقة إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه بصيغة المفتاح في اليد ومتابعة دراسات وأشغال هذا المشروع (تم الإعلان عن طلب العروض).
- ✓ إعداد ملف طلب عروض لاختيار مراقب فني قصد المصادقة على الملفات الفنية ومراقبة الأشغال.

#### ■ ملاحظات الكتابة القارة:

- تم إعداد التقرير الفني من قبل مصالح وزارة الشباب والرياضة وإحالته دون إمضاء من قبل مصالح وزارة التجهيز والإسكان، في حين أن هذا المشروع مصنف طبقاً للأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية ك: **بناية مدنية صنف أ 1 (مركب رياضي)** والتي تكون فيها وزارة التجهيز والإسكان ألياً صاحب منشأ مفوض مكلف طبقاً للفصل 3 من هذا الأمر **"بدراسة مشاريع البنايات المدنية وتنفيذها..."**.
- تم تقديم المشروع كـ "مشروع تهيئة" منذ العنونة في حين تم الاختيار في النهاية على **إعادة بناء الملعب**.
- لم يتم تقديم توضيحات بخصوص الفارق المالي الكبير المسجل بين الكلفة الأصلية للصفقة (في حدود 107.657,283 دينار) والكلفة التقديرية المحيطة للمشروع (حوالي 500 مليون دينار) والكلفة المالية المحتملة باعتماد فرضية إعادة البناء (حوالي 427.3 مليون دينار).
- لم يتم تقديم توضيحات بخصوص مآل الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة والإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها لإنهاء العلاقة التعاقدية مع أصحاب الصفقات وما قد يترتب عن ذلك من آثار مالية.
- لم يتم تقديم توضيحات فنية بخصوص مآل الأشغال المنجزة فعليا من قبل المقولة المكلفة بقسط الهندسة المدنية (موضوع الفسخ) والمواد التي تم اقتناؤها من شركة "E.C.I" المكلفة بقسط السوائل بمبلغ قدره 954.229 دينار.
- لم يتضمن الملف الوثائق المثبتة لفسخ الصفقة مع المقولة المكلفة بالهندسة المدنية.

- لم يتضمّن الملف الوثائق المتعلقة بإجراءات اختيار مكتب دراسات لإعداد مشروع الصّفقة والمرحلة التي بلغتّها الإجراءات.

- لم يتضمّن الملف ما يفيد بتركيز اللجنة الفنية بوزارة الشباب والرياضة أو بوزارة التجهيز والإسكان التي يتم أحداثها طبقاً للفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.

#### ■ مقترح الكتابة القارة للجنة:

- التبريرات المقدمة من قبل وزارة الشباب والرياضة لإدراج مشروع تهيئة ملعب المنزه ضمن قائمة المشاريع العمومية الكبرى والمعطلة المستندة إلى حجم المشروع وتأثيره على البنية التحتية الرياضية في ظل الضغط الكبير المسلط على الملعب الأولمبي برادس إضافة إلى كونه مشروع معطل منذ شهر فيفري 2024 كافية لإدراج هذا المشروع ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة.

- الإجراءات العملية المقترحة لإبرام الصّفقة المتمثلة في إنجاز المشروع بصيغة مفتاح في اليد عن طريق استشارة للشركات الصينية التي تتوفر فيها الضمانات المهنية والمالية لحسن إنجاز المشروع والتي يتم اقتراحها من قبل الجانب الصيني لا تخالف مقتضيات الفصل 6 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 ويقترح الموافقة على هذا التمشي، خاصة وأن تمويل المشروع يعتمد على هبة صينية بمبلغ يناهز 150 مليون دينار (نسبة 30 % من قيمة المشروع) وقرض بشروط ميسرة بمبلغ يناهز 250 مليون دينار (نسبة 50 % من قيمة المشروع) وتمويل على ميزانية الدولة بمبلغ يناهز 100 مليون دينار (نسبة 20 % من قيمة المشروع).

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخّلات على النحو التالي:

#### ■ السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية:

- التساؤل عن مدى إمكانية إبرام اتفاقيات تمويل مع الجانب الصيني لإنجاز المشاريع الكبرى، على غرار مشروع إنجاز أشغال الملعب الأولمبي بالمنزه طبقاً للترتيب الجاري بها العمل في المشاريع المماثلة.

- التأكيد على أهمية ربط رزنامة إنجاز مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه مع فترة إنجاز المشاريع المقترحة بمخطط التنمية 2026-2030.

## ■ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- الإشارة إلى أنه لم يتم بعد إبرام اتفاقية تمويل مع الجانب الصيني لإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه، علماً أن الجانب الصيني قد قام باختبار مكتب دراسات عهدت له مهمة دراسة المشروع، والتي على إثرها يحيل رأيه بخصوص المشروع لوكالة التنمية والتعاون الدولي الصينية والتي بدورها تحيل الملف على بنك الصين للاستيراد والتصدير (Chexim - China Exim Bank) في مرحلة أخيرة للتمويل.
- التأكيد على أهمية إحكام متابعة تنفيذ المشروع في كامل جوانبه مرحلة بمرحلة مع الجانب الصيني.

## ■ السيدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان:

- التأكيد على أن الفارق بين التقديرات الأولية لتكلفة إنجاز تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه البالغة قيمتها حوالي 110 مليون دينار وكلفة المشروع التقديرية المقدمة من الجانب الصيني البالغة قيمتها 427 مليون دينار يجد تبريراته في الجوانب الفنية التي فرضها خيار إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه عوضاً عن ترميمه والمتمثلة أساساً في بناء ملعب عصري مطابق لمعايير الهياكل الدولية الرياضية بما في ذلك تغطية كامل الملعب وإعادة تركيز مضمار لألعاب القوى وتشييبه، مع إضافة مكونات جديدة وفضاءات تجارية وترفيهية...
- التأكيد على أهمية توضيح نسبة الفائدة التي ستوظف على القرض الذي سيتم إسناده من الجانب الصيني كجزء من تمويل إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه في إطار المفاوضات الثنائية.
- الإشارة إلى أنه طبقاً للفصل 5 من الأمر عدد 497 لسنة 2024، فإن الوزير القطاعي المعني، أي الوزير المكلف بالشباب والرياضة هو الذي يتولى إعداد تقرير يعرض على لجنة المشاريع الكبرى يتضمن بياناً للمعطيات الأساسية حول المشروع المقترح إدراجه من بين المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي والمشاريع العمومية الكبرى المعطلة.
- الإشارة إلى أنه لم يتم القيام بفسخ الصفقات المبرمة مع المقاولات المكلفة بالأقساط الخصوصية (الكهرباء والسوائل والحماية من الحرائق)، ويتجه النظر في الفصل في هذه المسألة وذلك بفسخ جميع الصفقات المبرمة مع هذه المقاولات بالتراضي وطبقاً للترتيب الجاري بها العمل وكذلك الشأن بالنسبة للعقود المبرمة مع بقية المصممين والمراقب الفني إن لم ترغب المقولة الصينية التي سيتم اختيارها لإعادة بناء الملعب في التعامل مع هذه المقاولات والمصممين.

## ■ السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة:

- التأكيد على أهمية الإجراءات الواردة بالأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية والدور الهام المنتظر من الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى المحدثّة على مستوى رئاسة الحكومة من حيث دفع نسق تنفيذ المشاريع الكبرى المعطلة وذات الأولوية الوطنية.
- التساؤل عن أسباب الفارق الهام بين التقديرات الأولية لتكلفة إنجاز تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه وكلفة المشروع التقديرية المقدمة من الجانب الصيني والذي تبلغ قيمته 110 م.د، خاصة أنه تمّ الذهاب في توجّه أوّل نحو ترميم هذا الملعب ووقع العدول عنه لاحقاً والذهاب في خيار إعادة البناء.
- التأكيد على أن اتفاقية التمويل تسمح بامتيازات لفائدة الجانب التونسي كشريك استراتيجي وعلى أهمية التأقلم مع خصوصيات الجانب الصيني، باعتباره يقوم باختيار الشركة التي ستتولى تنفيذ مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه اعتباراً لتجربتها في المجال.

## ■ السيد حبيب عبيد، وزير البيئة:

- التأكيد على أهمية تثمين نفايات الهدم التي ستتأتى من مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه، ويتجه العمل على التحضير المسبق للتصرف فيها، وذلك سواء من خلال تثمينها باستغلالها في تبليط الأرصفة أو إيجاد مصب لها.

## ■ السيد الحبيب الدريدي، رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي:

- اقتراح النظر في إدراج النقطة المتعلقة بالهدم ورفع الانقراض من قبل مكتب الدراسة ضمن الاشتراطات في إطار الدراسة الفنية للمشروع.
- الإشارة إلى الإمكانية المطروحة المتعلقة باختيار الجانب الصيني لشركة مقاولات بعينها ستكلف لتنفيذ مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه.
- التأكيد على أهمية دور صاحب المنشأ المفوض، أي وزارة التجهيز والإسكان، الذي تتبع منه، كلّ المقترحات المتعلقة بالمشروع بالتنسيق مع الوزارة صاحبة المشروع، وذلك اعتباراً للدراية والخبرة الفنية التي يمتلكها.
- في صورة الذهاب في خيار تنفيذ المشروع بصيغة المفتاح في اليد، فإنه يتجه طرح مسألة إمكانية اللجوء إلى المناولة في إطار المفاوضات مع الجانب الصيني، بما يسمح بإمكانية مشاركة شركات المقاولات التونسية في تنفيذ هذا المشروع الهام.



- يقترح التريث بخصوص مسألة فسخ الصفقات المبرمة مع شركات المقاوله المكلفة بالأفساط الخصوصية (الهندسة المدنية والسوائل)، اعتبارا لإمكانية التفاوض مع الجانب الصيني بخصوصها، بما يُبقي على فرضية التعامل معها لاحقا، مع إمكانية التكفل بالكلفة الإضافية ويمكن طرح هذه المسألة في إطار اتفاقية التمويل مع الجانب الصيني.

■ السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات:

- اقتراح طرح مسألة إمكانية اللجوء إلى المناولة على الجانب الصيني واقتناء المواد اللازمة والتجهيزات لتنفيذ المشروع من السوق التونسية، في إطار احترام المواصفات التونسية وتبادل الخبرات مع النظر في إمكانية إدراجها في إطار اتفاقية التمويل.

- التأكيد على أهمية استعمال اتفاقية التمويل كآلية للنفاذ إلى السوق الصينية في إطار تبادل الخبرات مع ضرورة الحرص على إحكام التفاوض مع الجانب الصيني.

■ السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيا الاتصال:

- التأكيد على أهمية العمل من الناحية التقنية على إدراج مكّون هام ضمن مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه، وهو البنيات والتجهيزات اللازمة لتلبية متطلبات الإرسال التلفزيوني، على غرار الربط بشبكة الألياف البصرية لتوفير الإنترنت عالي الدفع وصورة عالية الجودة طبقا للمواصفات العالمية، باعتباره مصدر مداخل هامة في إطار تنظيم التظاهرات العالمية.

- التأكيد على أن مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه، يمثل فرصة هامة لتركيز الإجراءات التكنولوجية المعمول بها في مجال مراقبة الجمهور عند الدخول والخروج.

- ضرورة التحوّط من الجوانب الفنية المتعلقة بالمواصفات الفنية لتنفيذ مختلف مكّونات المشروع وفرض المواصفات التونسية أو الأوروبية.

■ السيد إدريس منجة، مدير عام برئاسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:

- في صورة الذهاب في خيار إنجاز مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه، يقترح النظر في اختيار مكتب خبرة ومساندة لمتابعة تنفيذ المشروع مع الجانب الصيني.

- يقترح، بعد إنجاز المشروع، النظر في إحداث شركة تصريف وصيانة تكلف بالإشراف على إدارة الملعب الأولمبي بالمنزه حفاظا على هذا المكسب الهام.



## ■ السيد الصادق المورالي، وزير الشباب والرياضة:

- التأكيد على أنه تمّ ضبط رزنامة تقديرية لإنجاز مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه تقدر بـ 48 شهرا.
- يقترح بخصوص إدارة الملعب الأولمبي بالمنزه، النظر في تغيير صبغة الحي الوطني الرياضي إلى مؤسسة عمومية غير إدارية وتكليفه بالتصرف والصيانة لاحقا.
- ثمّ أحيلت الكلمة إلى السيد رمزي الربيعي، مدير بالكتابة القارة للصفقات بوزارة الصحة، الذي قدّم مشروع إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر:

## ■ معطيات عامة حول المشروع:

- ✓ صاحب المنشأة : وزارة الصحة
- ✓ صاحب المنشأة المفوض المكلف بإنجاز المشروع : وزارة التجهيز والإسكان

- يتمثل المشروع المزمع إنجازه في هدم وإعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس، الذي يضم حاليا أقسام استشفائية تقدر بطاقة استيعابها بـ 252 سريرا، موزعة على 04 طوابق مساحة كل واحد منها تساوي 5.000 م<sup>2</sup> على النحو التالي:

- ✓ الطابق تحت أرضي: يضم مختلف الشبكات الفنية وأرشيف الأقسام الاستشفائية.
- ✓ الطابق الأرضي: يضم قسم أمراض القلب بطاقة استيعاب 60 سريرا ووحدة القسطرة وقسم الأمراض السارية بطاقة استيعاب 30 سريرا وقسم التصوير الطبي والمطبخ والمغسلة وورشات الصيانة.
- ✓ الطابق الأول: يضم قسم أمراض الدم بطاقة استيعاب 40 سريرا وقسم الأمراض الباطنية بطاقة استيعاب 24 سريرا وقسم أمراض الكلى بطاقة استيعاب 44 سريرا وقسم الغدد والسكري بطاقة استيعاب 38 سريرا.
- ✓ الطابق الثاني: يضم وحدة زرع الكلى بطاقة استيعاب 10 أسرة وإدارة قسم أمراض الكلى وإدارة قسم أمراض الدم وإدارة قسم الغدد والسكري والمستشفى النهاري لقسم أمراض القلب بطاقة استيعاب 6 أسرة.

- يعود بناء المبنى المذكور إلى سنة 1928 حيث تشكو أسس وهياكل المبنى من التقادم وبداية ظهور تصدعات.

- تم القيام باختبارات لوضعية المبنى عن طريق مكتب المراقبة «VERITAS» في مرحلة أولى للطابق التحت أرضي بتاريخ 24 سبتمبر 2020 وفي مرحلة ثانية للطابق الأرضي والطوابق الأول والثاني، وذلك بتاريخ 8 سبتمبر 2021 والتي أفضت إلى ضرورة دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي.
- تبعا لعدد حوادث تسرب المياه من دورات المياه بالطابق الأول، تم القيام باختبار تكميلي على دورات المياه لكامل المبنى وعددها ما يقارب 90 دورة مياه بتاريخ 28 جوان 2023 والذي بين وجود أضرار بشبكة القنوات.
- أفضى تأخر إنجاز المشروع إلى ملاحظة وجود بعض الشقوق بالسقف المستعار لقسم الأمراض الباطنية بالطابق الأول والتي تم القيام باختبار في شأنها بتاريخ 8 سبتمبر 2024.
- تولى المستشفى القيام بأشغال بنظرة سقف الطابق التحت أرضي للمبنى الرئيسي بمبلغ في حدود 700 ألف دينار والتي تم قبولها وقتيا بتاريخ 26 أبريل 2024.
- تمت برمجة مشروع لدعم الأسس والهياكل ضمن ميزانية الدولة لسنة 2024 بكلفة تقدر بـ 10 مليون دينار والذي لم يتم الشروع في تعيين المصممين الخاصين به لعدم تحديد الجهة المكلفة بمتابعة المشروع، سواء على مستوى وزارة الصحة أو وزارة التجهيز والإسكان.
- على إثر جلسة عمل منعقدة بوزارة الصحة بتاريخ 21 فيفري 2023، تولى المستشفى مراسلة وزارة التجهيز والإسكان بتاريخ 23 فيفري 2023 قصد التعهد بإنجاز مشروع دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي.
- توصل المستشفى بتاريخ 19 أبريل 2023 بمراسلة من قبل وزارة التجهيز والإسكان، حيث اعتبرت أن والي صفاقس هو صاحب المنشأ.
- طالب والي صفاقس بتاريخ 22 أوت 2023 المستشفى بمد الإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس ببعض المعطيات بخصوص المشروع.
- رغم عديد المراسلات المتبادلة والاجتماعات التي تم عقدها في الغرض فإنه لم يتم الشروع في إجراءات تعيين المصممين.
- تبعا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 13 نوفمبر 2024 بنقل أقسام المبنى الرئيسي بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس إلى جناح من المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس حتى يتم إدخال الإصلاحات الضرورية على المستشفى الأول، انعقدت بتاريخ 14 نوفمبر 2024 جلسة عمل في الغرض أفضت إلى ضبط برنامج لعملية النقل.
- على إثر زيارة موقع البناية ومعاينة حالتها تقرر التخلي عن مشروع تدعيم الأسس والهياكل واستبداله بهدم وإعادة بناء الأقسام الاستشفائية.

## ■ الكلفة التقديرية ومخطط التمويل:

- تم تحديد الكلفة التقديرية لمشروع هدم وإعادة بناء المبنى الرئيسي لمستشفى الهادي شاكر بصفاقس وفقا لما أفادت به وزارة الصحة في حدود 100 مليون دينار (دراسات وأشغال) والتي تم ضبطها على أساس واقع السوق بالرجوع إلى كلفة المشاريع الصحية المماثلة وذلك في انتظار تحيين هذه الكلفة من قبل مكتب المراقبة.
- لم يتم تحديد بعد مخطط لتمويل المشروع والذي تعتبره الوزارة من أهم الاشكالات المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع.

مساحة كل طابق م <sup>2</sup>	عدد الطوابق	المساحة الجمالية للمبنى الرئيسي م <sup>2</sup>	الكلفة التقديرية لمتر مربع بداية استشفائية بالدينار	الكلفة التقديرية الجمالية لإعادة المبنى الرئيسي بالدينار
5.000	04	20.000	5.000	100.000.000

## ■ تلاؤم المشروع مع مخططات التنمية وبيان مساهمته في تنفيذ الاولويات الوطنية:

- يؤمن مستشفى الهادي شاكر بصفاقس 241 ألف عيادة طبية سنويا بالإضافة إلى 31 ألف إقامة طبية، وذلك وفق تقرير نشاط المؤسسة لسنة 2023 حيث تتميز الأقسام الاستشفائية الواقعة بالبنائية الرئيسية بأهمية نشاطها صلب أنشطة المؤسسة.
- يتجاوز نشاط المؤسسة على مستوى الإقامة الطبية سكان ولاية صفاقس (78%) ليمتد إلى بقية الولايات المجاورة: سيدي بوزيد (8%)، قابس (2%)، مدنين (2%)،... باعتبار الدور التاريخي للمؤسسة كقطب صحي إقليمي بالنسبة لولايات الجنوب التونسي.
- مشروع إعادة بناء المبنى الرئيسي بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس من شأنه أن يساهم في تقديم الخدمات العلاجية لمتساكني ولاية صفاقس والولايات المجاورة وبالتالي المساهمة في تنفيذ الأولويات الوطنية في تحقيق العدالة الاجتماعية بتقليص الفوارق وتكريس الإدماج الاجتماعي، من خلال تغطية صحية شاملة تكرر مبدأ الحق في الصحة للجميع وتحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نظام التغطية الصحية، وتعتبر هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة.
- أشارت وزارة الصحة ضمن تقريرها إلى أنه تم ضبط رزنامة تقديرية لإعداد وتنفيذ المشروع على النحو التالي وأنه سيتم تحيين الرزنامة وفق تقدم مراحل المشروع وخاصة إثر إعداد الدراسات الفنية.

03 أشهر	مرحلة إعداد الصفقة: التمويل والإبرام
03 أشهر	مرحلة الدراسات في صيغة مفتاح في اليد
18 شهرا	مرحلة الأشغال في صيغة مفتاح في اليد
24 شهرا	المجموع

## ■ مقترح وزارة الصحة:

تطبيقا لمقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، يقترح السيد وزير الصحة إدراج إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة لأحكام الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى باعتباره مشروعا وطنيا استراتيجيا يهدف إنجازَه إلى ضمان الحق في الصحة لسكان ولاية صفاقس والولايات المجاورة.

## ■ مقترح وزارة الصحة بخصوص طريقة إبرام الصفقات المتعلقة بالمشروع في صورة الموافقة على صيغته كمشروع كبير استراتيجي:

أفادت وزارة الصحة ضمن مكتوبها المؤرخ في 9 جانفي 2025 بأنه:

- سبق أن اقترحت ضمن مراسلتها المؤرخة في 28 نوفمبر 2024 اعتماد التفاوض المباشر بصيغة "مفتاح في اليد" للقيام بالدراسات والأشغال مع إحدى المقاولات التي تتوفر فيها الضمانات المالية والمهنية الضرورية لتنفيذ المشروع طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وذلك قصد اختزال الأجل والانطلاق في الأشغال بصفة عاجلة باعتبار وضعية التأكد القصوى.
- تمّ الاتصال بمقاولات "بوزقندة" التي أعربت عن قدرتها على تنفيذ المشروع في آجال مختصرة، بعد أن تتولى مصالح وزارة الصحة ضبط البرنامج الوظيفي والحصول على التمويلات الضرورية.
- تمّ التواصل مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان لضبط الصيغة النهائية للإبرام سواء بواسطة التفاوض المباشر أو المسبوق بانتقاء أو الاستشارة.

## ■ ملاحظات الكتابة القارة:

- يلاحظ أن وزارة الصحة تقدّمت بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 9 جانفي 2024 بطلب إدراج "مشروع إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس" عوضا عن "مشروع دعم أسس وهياكل المبنى الرئيس بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس" الذي تمّت إحالته على الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

- يلاحظ أن وزارة الصحة وضّحت أن قرار التخلي عن المقترح الأول المتعلق بمشروع "دعم أسس وهياكل المبنى الرئيس لمستشفى الجامعي الهادي شاکر" كان تبعا لزيارة موقع البناية ومعاينة حالتها إلى جانب تجاوز الكلفة الهامة لأشغال تدعيم الأسس والهياكل للاعتمادات المرصودة، مقابل انعدام الجدوى الفنية للقيام بتدخلات على المبنى الذي قارب 100 سنة من تاريخ إنشائه.

وقد تمّ للغرض:

- ✓ تعيين مكتب مراقبة (VERITAS) من قبل مستشفى الهادي شاکر بصفاقس لتحديد الكلفة التقديرية لأشغال الهدم وإعادة البناء، والذي لم يستكمل بعد مهامه.
- ✓ الشروع في ضبط البرنامج الوظيفي للبناية الجديدة وخصائصها بالتنسيق مع اللجنة الطبية بالمستشفى ومختلف المتدخلين في المشروع.
- ✓ الشروع في اجراءات إخلاء المبنى والتي بلغت نسبة 90%.

- يلاحظ أنّ الملف المحال لا يتضمّن أيّة تقارير فنية صادرة عن هياكل مختصة تؤكّد عدم الجدوى الفنية للقيام بالتدخلات المتعلقة بدعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاکر بصفاقس.

- يلاحظ أنّه إلى حدود هذه المرحلة مازال مشروع "بناء المبنى الرئيسي لمستشفى الهادي شاکر" غير مستوف لمختلف العناصر الضرورية واللازمة للشروع في تنفيذه، في ظل عدم توفّر البرنامج الوظيفي وتحديد كلفته التقديرية، علما أن وزارة الصحة قدّرت المدة اللازمة لإعداد لإبرام الصفقة بـ 3 أشهر.

- يلاحظ أنّ الملف لا يتضمن معطيات بخصوص تأثير الحل الفني المقترح من قبل وزارة الصحة، بتغيير طبيعة الأشغال المزمع إنجازها من أشغال دعم أسس وهياكل المبنى الرئيس للمستشفى الجامعي هادي شاکر إلى أشغال هدم وإعادة البناء، على إمكانات المرفق العمومي للصحة الذي يوفره مستشفى الهادي شاکر، من جهة، وعلى الحل الاستثنائي المتعلّق بتحويل مرضى أقسام المبنى الرئيسي إلى المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس ومدى ديمومته إلى حين الانتهاء من أشغال البناء، من جهة أخرى، علما أن التقديرات الأولية لأجال الإنجاز كما تم ضبطها من قبل وزارة الصحة تبلغ 24 شهرا.

- يلاحظ أن الملف لا يتضمّن تحديدا لصنف البناية المدنية المزمع إنجازها وفقا للتصنيف المضمن بالأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلّق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية كما تمّ إتمامه بالأمر الحكومي عدد 475 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جوان 2021.

- يلاحظ أن وزارة الصحة أفادت أنه خلال هذه المرحلة لا تتوفر التمويلات اللازمة لتنفيذ المشروع في تصوّره الأولي والمقدرة بـ 100 مليون دينار، غير أنها اقترحت الاستفادة من الاعتمادات المرصودة لمشروع دعم الأسس والهياكل للبنية القديمة والمقدرة بـ 10 مليون دينار وكذلك من الاعتمادات المخصصة لمشاريع تهيئة الأقسام المتواجدة بالبنية والمقدرة بـ 8 مليون دينار والتي سيتم التوقف عن إتمام إنجازها، بما سيسمح بتوفير مبلغ 18 مليون دينار تكفي لتغطية تكاليف إنجاز دراسات المشروع وتقديم تسبقة للأشغال على أن تتم مواصلة البحث عن مصادر لتمويل لبقية مكونات المشروع.

- يلاحظ أنه إلى حدود هذه المرحلة مازال مشروع "بناء المبنى الرئيسي لمستشفى الهادي شاكر" غير مستوف لمختلف العناصر الضرورية واللازمة للمشروع في تنفيذه في ظل عدم توقّر البرنامج الوظيفي وتحديد كلفته التقديرية، علما أن وزارة الصحة قدّرت المدة اللازمة إعداد لإبرام الصفقة بـ 3 أشهر.

- يلاحظ أنّ الملف لا يتضمن معطيات بخصوص تأثير الحل الفني المقترح من قبل وزارة الصحة، بتغيير طبيعة الأشغال المزمع إنجازها من أشغال دعم أسس وهيكلي المبنى الرئيس للمستشفى الجامعي هادي شاكر إلى أشغال هدم وإعادة البناء، على إمكانات المرفق العمومي للصحة الذي يوفّره مستشفى الهادي شاكر، من جهة، وعلى الحل الاستثنائي المتعلّق بتحويل مرضى أقسام المبنى الرئيسي إلى المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس ومدى ديمومته إلى حين الانتهاء من أشغال البناء، من جهة أخرى، علما أن التقديرات الأولية لأجل الإنجاز كما تم ضبطها من قبل وزارة الصحة تبلغ 24 شهرا.

- يلاحظ أن الملف لا يتضمّن تحديدا لصنف البنية المدنية المزمع إنجازها وفقا للتصنيف المضمن بالأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلّق بتنظيم إنجاز البنيات المدنية كما تمّ إتمامه بالأمر الحكومي عدد 475 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جوان 2021.

- يلاحظ أن وزارة الصحة أفادت بأنه خلال هذه المرحلة لا تتوفر التمويلات اللازمة لتنفيذ المشروع في تصوّره الأولي والمقدرة بـ 100 مليون دينار، غير أنها اقترحت الاستفادة من الاعتمادات المرصودة لمشروع دعم الأسس والهياكل للبنية القديمة والمقدرة بـ 10 م.د. وكذلك من الاعتمادات المخصصة لمشاريع تهيئة الأقسام المتواجدة بالبنية والمقدرة بـ 8 مليون دينار والتي سيتم التوقف عن إتمام إنجازها، بما سيسمح بتوفير مبلغ 18 م.د. تكفي لتغطية تكاليف إنجاز دراسات المشروع وتقديم تسبقة للأشغال، على أن تتم مواصلة البحث عن مصادر لتمويل لبقية مكونات المشروع.



## ■ مقترح الكتابة القارة:

✓ بخصوص مقترح وزير الصحة الوارد بتاريخ 9 جانفي 2025 حول إدراج مشروع "إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفافس" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي، عوضا عن "مشروع دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفافس":

وباعتبار التبريرات المقدمة من قبل وزارة الصحة بخصوص أهمية مشروع "إعادة بناء المبنى الرئيسي بمستشفى الهادي شاكّر بصفافس" الذي سيساهم في تدعيم دور المستشفى كقطب صحي إقليمي بالنسبة لولايات الجنوب التونسي، من خلال:

- ✓ تقديم الخدمات العلاجية لمتساكني ولاية صفاقس ومختلف الولايات المجاورة،
- ✓ تنفيذ الالويات الوطنية المتعلقة بتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال ضمان تغطية صحية شاملة تكرر مبدأ الحق في الصحة للجميع،
- ✓ تحسين جودة الخدمات الصحية.

ونظرا للوضعية الحالية للمبنى الرئيسي لمستشفى الهادي شاكّر التي تتطلب وفقا للتقارير الفنية لمكتب المراقبة VERITAS تدخلا عاجلا لضمان سلامة مستعملي هذا المرفق العمومي والتي أفضت، تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 13 نوفمبر 2024، إلى نقل بعض الأقسام إلى جناح من المستشفى العسكري الجامعي بصفافس في انتظار إتمام الإصلاحات المستوجبة،

✓ تقترح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى على رئيس الحكومة رئيس لجنة المشاريع الكبرى إدراج مشروع "إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفافس" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي، شريطة استكمال الملف من قبل وزارة الصحة بـ:

- معطيات فنية تفيد انعدام الجدوى للتدخل الفني على البناية الذي تم تضمينه بالمقترح الأول لوزارة الصحة والمتعلق بمشروع "دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفافس" الذي كان سيسمح بإمكانية مواصلة استغلاله على المدى القصير.

- معطيات حول الإمكانات المتاحة لتوفير الخدمات الطبية لمتساكني ولاية صفاقس والولايات المجاورة طيلة فترة إعداد وإنجاز المشروع المقدرة أولا بـ 24 شهرا.



✓ بخصوص مقترح وزارة الصحة حول طرق إبرام الصفقات المتعلقة بمشروع "إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس":

- الإشارة إلى أنّ لجنة المشاريع الكبرى اطّلت على ما أفادت به وزارة الصحة من أنها بصدد التشاور مع وزارة التجهيز والإسكان بخصوص الصيغة الأمثل لتنفيذ المشروع وفقا لما تسمح به مقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية.

- دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى استعجال تمكين وزارة الصحة من مقترحها بخصوص الصيغة الأمثل لتنفيذ المشروع وفقا لما يتوفر لديها من معطيات بخصوص التعقيدات الفنية المتعلقة بالبنية المزمع إنجازها وعدد المقاولات التي لها القدرات الفنية والمالية لإنجاز مشاريع مماثلة في أفضل الآجال.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخلات على النحو التالي:

■ السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة:

- الإشارة إلى غياب دراسة فنية تحدد الجدوى الفنية والمالية بخصوص التوجه الذي يتعين الذهاب فيه وهو إما تدعيم الأسس أو الهدم وإعادة البناء.
- التأكيد على أهمية إيجاد الحلول اللازمة للفترة الانتقالية بخصوص ضمان مواصلة استغلال بعض أقسام المستشفى من خلال إمكانية اللجوء للبناءات الجاهزة
- صيغة المفتاح في اليد تسمح بربح الوقت على مستوى الإنجاز وضمان دخول المشروع حيز الاستغلال في أفضل الآجال، وهو ما يبرر اللجوء مباشرة إلى شركة مقاولات بوزقندة التي قدمت عرضا لإنجاز المشروع في آجال مختصرة.

■ السيد الحبيب الدريدي، رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي:

- بخصوص تمويل المشروع، يقترح النظر في إصدار طلب عروض مع طلب تمويل، حيث يمكن لشركات المقاولات إيجاد تمويلات من الخارج ثم يحال العرض المقدم للبنك المركزي التونسي للدرس علما أنه قد سبق أن تم إنجاز مشاريع مماثلة بنفس الصيغة.

- بخصوص مقترح إعادة البناء، وحيث أن الأمر يتعلق ببنائة مدنية، فإنه يتجه التأكيد على أنه طبقاً لأحكام الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدني، فإن وزارة التجهيز والإسكان هي صاحب المنشأ المفوض وهي التي تختار طريقة إبرام الصفقة.

- اقتراح إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لمتابعة إنجاز المشروع.

■ السيدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان:

- التأكيد على أن المتكفل بالمشروع هو المجلس الجهوي بصفاقس والإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس هي المصلحة الفنية التي تقدم المساندة الفنية للمجلس الجهوي.

- الإشارة إلى وجود تأخير في الإنجاز ويتجه استحثاث النسق من قبل السيد والي الجهة.

- التأكيد على عدم التوصل بتقرير مكتب المراقبة VERITAS إلى غاية هذا التاريخ لتحديد الخيار الذي سيتم الذهاب فيه أي الهدم وإعادة البناء لعدم جدوى الصيانة خاصة وأن هذا المستشفى قديم جدا يعود تاريخ بنائه إلى سنة 1928.

■ السيد الصادق المورالي، وزير الشباب والرياضة:

- اقتراح النظر في خيار تكليف مجمع مقاولات لإنجاز مشروع إعادة بناء مستشفى بئر علي بن خليفة والمبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكور بصفاقس لضمان احترام الأجل.

- اقتراح النظر في التباحث مع الجانب الصيني بخصوص إمكانية تمويل إنجاز هذا المشروع.

■ السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية:

- يلاحظ تسجيل ارتفاع هام في كلفة المشروع (من 10 م.د إلى 100 م.د)، مع الإشارة إلى أن مكتب المراقبة لم يقدم دراسة حول كلفة المشروع.

- تم رصد اعتمادات بـ 18 مليون دينار على ميزانية سنة 2024 على أساس القيام بتهيئة للمستشفى وليس إعادة بناء، مثلما هو مقترح حالياً، علماً أن الكلفة هي تقديرية وليست نهائية.

- التأكيد على ضرورة إيجاد صيغ لتوفير التمويل اللازم لإنجاز المشروع، ويتجه الرأي في هذا الإطار، البحث عن مصادر تمويل خارجية لتمويل المشروع، نظراً لكلفته المرتفعة وأخذاً بالصعوبات التي تشهدها المالية العمومية.

- ضرورة إيجاد حلول لتأمين مواصلة إسداء الخدمات الطبية للمواطنين.
- يقترح جرد المشاريع الاستراتيجية المعطلة التي لها تمويل أجنبي لإعادة توظيف الاعتمادات المخصصة لها لفائدة المشاريع المصنفة كمشاريع ذات أولوية وطنية.

■ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- التذكير بأنه تمت الموافقة على المشروع من قبل اللجنة الوطنية لتمويل المشاريع العمومية
- تم عقد جلسة بتاريخ 18 ديسمبر 2021 وتم إقرار الذهاب في صيغة إعادة البناء ولا الصيانة.
- الإشارة إلى أن تصنيف المشروع كمشروع استراتيجي يمكن من تسهيل إيجاد التمويل اللازم ومن إعادة توظيف الوفورات من التمويلات المتحصل عليها من قبل المانحين الدوليين.
- يقترح استغلال الوفورات من الاعتمادات المخصصة للمشاريع التي لها 15 سنة دون أن يتم إنجازها.

■ السيد رمزي الربعي، مدير بالكتابة القارة للصفقات بوزارة الصحة:

- يقترح أن يتم إنجاز المشروع في إطار صيغة المفتاح في اليد في إطار الأمر عدد 497 لسنة 2024 دون عرضه على اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية المحدثة بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022.
- الإشارة إلى أنه سبق أن تم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لمتابعة مشاريع وزارة الصحة الممولة من المانحين الدوليين ولا حاجة لإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لمتابعة إنجاز إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس.

■ السيد إدريس منجة، مدير عام برئاسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:

- يقترح بخصوص تمويل المشروع، النظر في استغلال التمويلات الخارجية المرصودة لعدد من المشاريع المعطلة وإعادة توظيفها أو النظر في إصدار طلب عروض مصحوب بتمويل للمشروع.

## ■ السيد الحبيب عبيد، وزير البيئة:

- اقترح إمكانية استغلال دار الشباب لاستقبال عدد من الأقسام الطبية الموجودة بالمبنى الرئيسي خلال الفترة الانتقالية لوجودها قرب المستشفى.

ثمّ واصل السيد رمزي الربعي، مدير بالكتابة القارة للصفقات بوزارة الصحة، تقديم مشروع بناء المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة بصفاقس، كما يلي:

### ❖ صاحب المنشأ: وزارة الصحة

### ❖ صاحب المنشأة المفوض المكلف بإنجاز المشروع: وزارة التجهيز والإسكان

❖ **كلفة المشروع:** 8,1 مليون دينار، علما وأن كلفة القسط الأول الذي تمّ إنجازه وقبوله في جانفي 2012 تمثّلت في 2,8 مليون دينار.

## ■ معطيات عامة حول المشروع:

- **أهداف المشروع:** تطوير البنية التحتية للتجهيزات الصحية بالمعتمدية وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين بمعتمدية بئر علي بن خليفة
- **الكلفة:** 11 مليون دينار

- ✓ 2.8 م.د لإحداث القسط الأول
- ✓ 5.8 م.د لإحداث القسط الثاني
- ✓ 0.6 م.د لإحداث وحدة تصفية الدم
- ✓ 1.7 م.د تجهيزات

### ● مكونات المشروع:

✓ **القسط الأول:** (قسم استعجالي- قسم التوليد (10 أسرة) – المخبر قسط أول – القبول أو الاستقبال – بيت الأموات – المقرات الفنية (مقرات السوائل الطبية – التسخين الصحي – المحول الكهربائي والمولد الكهربائي للنجدة – الحراسة) وتمّ الاستلام النهائي في جانفي 2012.

✓ **وحدة تصفية الدم:** بطاقة 12 آلة لتصفية الدم ومركزية لمعالجة المياه وتمّ الاستلام النهائي في أكتوبر 2011.

✓ **القسط الثاني:** (الإدارة – المسكن الوظيفي – قسم المخبر (القسط الثاني) – العيادات الخارجية- قسم الاشعة – قسم الأطفال (6 أسرة) – قسم الطب العام (20 سريرا) – قسم الجراحة العامة (15 سريرا) جناح العمليات (يضم 3 قاعات للعمليات) – الصيدلية الداخلية – التعقيم المركزي – المقرات الفنية (المطبخ – الغسيل – مقر السواق – المغازة...).

## ■ مقترح وزارة الصحة:

✓ إدراج المشروع ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة للأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى تأسيسا على البعد الإستراتيجي للمؤسسة المذكورة في توفير الحق في الصحة لسكان الولاية والولايات المجاورة.

✓ اعتماد صيغة التفاوض المباشر بصيغة "مفتاح في اليد" للقيام بالدراسات والأشغال مع "مقاولات بوزقندة إخوان" طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2022، بما يسمح بالانطلاق في إنجاز الأشغال بصفة عاجلة باعتبار وضعية التأكد القصوى.

✓ إصدار أذن تزود لشركتي SISI و MEDCLIM باعتبارهما الممثلين الحصريين لتجهيزات تنقية الهواء الخاصة بقسم العمليات للقيام بعملية الإصلاح الحيني بغاية تشغيل القسم المذكور كمرحلة أولى لتقوم مقاولات "بوزقندة إخوان" بعد الانتهاء من الاختبارات الفنية اللازمة بضبط روزنامة إعداد وتنفيذ المشروع على ضوء الدراسات.

## ■ ملاحظات الكتابة القارة:

✓ يفيد التقرير المرفق بمكتوب وزارة الصحة المؤرخ في 3 ديسمبر 2024 بأن مشروع بناء المستشفى الجهوي ببئر على خليفة المطلوب عرضه على لجنة المشاريع الكبرى هو مشروع بصدد الإنجاز ويعتبر من قبيل المشاريع المعطلة باعتبار الوضعية التي آلت إليها أشغال تنفيذه والتعطيلات التي شهدتها منذ سنة 2016 بما ترتب عنه عدم إمكانية استغلال بعض أجزائه في ظلّ عدم القبول النهائي لقسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة وعدم القبول الوقتي لقسط السوائل والتكييف المركزي ومعالجة الهواء.

✓ لم يحدّد الطلب المحال من قبل وزارة الصحة إن كان المشروع المقترح إدراجه ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة للأمر عدد 497 لسنة 2024، هو من قبيل المشاريع الكبرى المعطلة.

وفي هذا الصدد، أكدت وزارة الصحة ضمن مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 على اعتبار مشروع بناء المستشفى الجهوي ببئر على خليفة كمشروع كبير معطل.

✓ تضمّن مكتوب وزير الصحة المؤرخ في 3 ديسمبر 2024 مقترح إبرام صفقة بالتفاوض المباشر في صيغة "مفتاح في اليد" مع مقاولة "بوزقندة إخوان" لإنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بمشروع بناء مستشفى جهوي "صنف ب" ببئر علي بن خليفة.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن الملف لا يتضمن "بطاقة وصفية للمشروع" المزمع إبرام صفقات بخصوصه تضبط:

- ✓ الأهداف من المشروع.
- ✓ التقديرات المالية للمشروع وطريقة اعدادها.
- ✓ طريقة تمويل المشروع.
- ✓ الأشغال المطلوب إنجازها.
- ✓ التراخيص الإدارية اللازمة لإنجاز المشروع.
- ✓ الوضعية العقارية.
- ✓ التدابير المتخذة للتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمشروع (وزارة التجهيز والاسكان، ولاية صفاقس...).

وفي هذا الصدد أفادت وزارة الصحة ضمن مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 أن "الملف الحالي يتعلق بإعادة تهيئة مبنى المستشفى باعتبار الإخلالات المسجلة إثر القبول الوقتي لقسط الهندسة المدنية و الطرقات والشبكات المختلفة والتحفظات الخاصة بقسط السوائل والتكييف المركزي ومعالجة الهواء حيث تولت مصالح ولاية صفاقس بتاريخ 26 ديسمبر 2024 إصدار إذن تزود لمكتب المراقبة أوروماد للقيام باختبارات وصف وضعية المباني والأشغال الضرورية لإعادة تهيئتها في أجل 45 يوما، وسيتم في ضوء تقرير الاختبار تحديد التقديرات المالية وطبيعة الأشغال المطلوب إنجازها".

وتفيد المعطيات المشار إليها أعلاه بأنه إلى حدود هذا التاريخ فإن عملية التدخل المزمع القيام بها على بناية المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة غير محدّدة من حيث طبيعة الأشغال وكمياتها والمدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الأشغال ومدي تأثير الأشغال المزمع القيام بها على وظيفة المبنى ككل وعلى وضعيات تركيز التجهيزات التي تم اقتناؤها. وبالتالي، فإن الملف لا يتضمن التبريرات المتعلقة بطريقة الإبرام المقترحة "التفاوض المباشر مع شركة "بوزقندة" خاصة في ظلّ تنصيب الأمر عدد 497 لسنة 2024 على صيغ إبرام أخرى، على غرار التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء والاستشارة.

✓ لا يتضمن الملف بخصوص مقترح إبرام صفقة بالتفاوض المباشر تقرير اللجنة الفنية التي يتعين إحداثها طبقا لمقتضيات الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.

✓ لا يتضمن الملف ما يفيد بالتواصل أو التفاوض مع مقاولات بعينها بخصوص قدرتها وجاهزيتها لتنفيذ المشروع ولا يشير إلى أنه تم التفاوض مع مقاولات "بوزقندة إخوان" المقترح إسنادها الصفقة.

✓ لا يتضمّن الملف أية معطيات بخصوص المقاولّة المزمع التعاقد معها ومدى قدرتها على تنفيذ هذا الصنف من المشاريع وإن كانت لها الخبرة في تنفيذ مشاريع مماثلة، بالإضافة إلى مدى استجابة مخطّط التعبئة الخاص بها لتنفيذ المشروع سنة 2025.

وفي هذا الصدد، أفادت وزارة الصحة بأنه "إثر مراجعة معطيات المشروع المزمع إنجازه في صيغة مفتاح في اليد واعتبارا لتعقيده من الناحية الفنية، فإنه يقترح إنجاز أشغال تهيئة المستشفى في صيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء إثر التوصل بتقرير الاختبار".

✓ لا يتضمّن الملف تقرير المهندس المستشار اختصاص سوائ المعيّن من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس والإجراءات المتخذة تبعا لنتائج تقريره، كما أنّ الملف لا يتضمّن ما يفيد باتخاذ قرار بفسخ عقد الصفقة من عدمه مع الشركة المتعاقدة بخصوص قسط السوائ والتكليف المركزي.

وفي هذا الصدد، أفادت وزارة الصحة بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 بأنه تمّ فسخ الصفقة المبرمة مع شركة CLIMAF بتاريخ 9 ديسمبر 2024، وذلك على حساب هذه الأخيرة، كما تمّ إصدار أذن تزود لشركتي SISI وشركة MEDCLIM باعتبارهما الممثلين الحصريين لتجهيزات تنقية الهواء الخاصة بقسم العمليات قصد التدخل الحيني للقيام بعمليات الإصلاح وتشغيل القسم المذكور.

✓ تضمّن التقرير المرفق بمكتوب وزارة الصحة أنّه تمّ الإعلان عن استشارة من قبل مصالح المجلس الجهوي لولاية صفاقس لدى مكاتب المراقبة للقيام باختبار فني معمق في مرحلة أولى وإعداد قوائم تقديرية في الأشغال الضرورية، على أن يتولى المكتب المعيّن في مرحلة ثانية الإشراف على هذه الأشغال خلال فترة الإنجاز والقيام بكافة الاختبارات اللازمة لقبولها بصفة نهائية.

ويلاحظ في هذا السياق، أنّ الملف لا يتضمّن أية معطيات أو وثائق تتعلّق بإجراءات هذه الاستشارة ومآلها وإن تمّ تعيين مكتب مراقبة في الغرض من عدمه.

وقد أحالت وزارة الصحة بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 مراسلة تعيين مكتب المراقبة "أوروماد للتفتيش والمراقبة والإشراف" للقيام بمهمة استكمال القيام بالمراقبة الفنية لمشروع بناء المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة، كما تم في الغرض استصدار طلب تزود بمبلغ 20700 دينار.

✓ لا يتضمّن الملف ما يفيد بأنه سبق عرض المشروع على إحدى اللجان الجهوية أو القطاعية أو اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، ولا يشير إلى القرارات المتخذة في الغرض عند الاقتضاء.



وفي هذا الصدد، أكدت وزارة الصحة ضمن مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 أنه لم يتم عرض المشروع على إحدى اللجان الخاصة بتسريع إنجاز المشاريع، على اعتبار أن الإشكاليات المرتبطة بالمشروع تخص القبول وليس تسريع الإنجاز.

✓ أكدت وزارة الصحة ضمن مكتوبها المؤرخ في 13 جانفي 2025 على أنه تم إبرام جميع الصفقات المتعلقة بمشروع بناء المستشفى من قبل المجلس الجهوي لولاية صفاقس، كما أنه تم التثبت من عدم إبرام عقد يخص الضمان العشري.

#### ■ المقترح:

باعتبار الإشكاليات التي لا زالت عالقة بخصوص الاختبارات والمقترحات النهائية لاستكمال الإنجاز وتحديد المسؤوليات للحفاظ على حقوق الدولة، ونظرا لحالة التأكد القصوى التي تدفع بها وزارة الصحة، يقترح على اللجنة النظر في دعوة وزارة الصحة إلى دراسة إمكانية اعتماد حل البناء الجاهز إلى حين استيفاء الاختبارات والدراسات اللازمة لاتخاذ قرار نهائي في استكمال الإنجاز أو إعادة البناء.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخلات على النحو التالي:

■ السيد الحبيب الدريدي، رئيس هيئة المتابعة ومراجعة الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي:

- الإشارة إلى أن الاختبارات الفنية قد تنتهي إلى أن البناية آيلة للسقوط أو قابلة للإصلاح.
- الإشارة إلى غياب الضمان العشري في القسط عدد 1 والقسط عدد 2 والذي في صورة وجوده، يُمكن من إنجاز الإصلاحات اللازمة على حساب شركة التأمين.
- يتّجه على أساس تقرير مكتب المراقبة، وتبعا لانتهاء الأشغال، تدارك الوضعية والقيام بالضمان العشري في القسط عدد 2.
- التأكيد على أنه طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية، وحيث أن قيمة المشروع تبلغ 7 مليون دينار، فإن وزارة التجهيز والإسكان هي صاحب المنشأ المفوض.

■ السيدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان:

- الإشارة إلى أنه تمّ تكليف خبير من المجلس الجهوي بصفافس بالتوازي مع عمل الخبراء العدليين للمحكمة للوقوف على الوضعية الحقيقية للبنية بما يمكن من الحسم في مسألة الإصلاحات الواجب القيام بها لاستغلاله.
- التأكيد على أن المشروع ليس إعادة بناء وإنما يمكن تصنيفه في إطار مشروع معطل.
- التأكيد على ضرورة القيام بالضمان العشري للقسط الثاني وتدارك الوضعية.

■ السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات:

- التأكيد على أهمية شرح أسباب ودرجة تعطل هذا المشروع، دون الرجوع إلى الأطر الجهوية مجددا ضمانا لتنفيذ المشروع.

■ السيد رمزي الربيعي، مدير بالكتابة القارة للصفقات بوزارة الصحة:

- يقترح، اعتبارا لعدم الاستلام الوقتي أو النهائي للمشروع، تصنيفه كمشروع معطل.

ثمّ أحييت الكلمة إلى السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات، الذي تولّى تقديم مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط كما يلي:

- صاحب المنشأ : شركة "أسواق الإنتاج بالوسط"
- وزارة الاشراف القطاعي المكلف بمتابعة المشروع : وزارة التجارة وتنمية الصادرات
- الاعتماد المبرمج للمشروع : 116 مليون دينار

■ معطيات عامة حول المشروع:

✓ يندرج مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط في إطار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات المتعلقة بتأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري.

✓ تمّ إقرار هذا المشروع خلال جلسة المجلس الوزاري المضيق المنعقدة بتاريخ 23 أوت 2012 لفائدة ولاية سيدي بوزيد تحت عنوان "إحداث سوق إنتاج كبرى بسيدي بوزيد".

✓ إثر التأكد من قابلية الإنجاز الفني والمالي للمشروع تم التوجه سنة 2019 إلى إحداث "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" التي تعتبر منصة شاملة للإنتاج والتجميع والتحويل والتكليف والتسويق للمنتوجات الفلاحية.

#### ■ مكونات المشروع:

يتكوّن مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" وفق الدراسة المتعلقة بمخطط تنفيذ الاستثمار الخاص بالمشروع من:

- ✓ سوق للمنتوجات الفلاحية: سوق للعرض وسوق للطلب.
- ✓ سوق للماشية.
- ✓ مركب للحوم الحمراء (مسلخ مندمج)
- ✓ قاعدة لوجستية.
- ✓ إدارة محطة خدمات مختلفة ومراكز حيائية.
- ✓ مركز دعم وتطوير: ينجز في مرحلة ثانية في إطار برنامج التوسعة (غير مشمول بكلفة الاستثمار الحالية).

#### ■ موقع تركيز المشروع:

- سيتم تركيز المشروع بمنطقة أم العظام من معتمدية سيدي بوزيد الغربية على بعد 11 كلم من مركز الولاية.

- تتميز منطقة المشروع بموقع استراتيجي من حيث:

- ✓ المدى الجغرافي الذي يتوسط 4 ولايات (سيدي بوزيد، القصرين، قفصة، القيروان)،
- ✓ منطقة المشروع تبعد حوالي 25 كلم على مشروع الطريق السيارة "تونس جلمة"،
- ✓ تبعد 3 كلم على الطريق الوطنية عدد 3 (تونس – قفصة)،
- ✓ محاذية للطريق الجهوية عدد 83،
- ✓ تبعد 02 كلم عن مشروع الطريق السريعة الرابطة بين القصرين وصفاقس عبر سيدي بوزيد في إطار برنامج الأروقة الاقتصادية (RN13)،
- ✓ منطقة المشروع محاذية للمنطقة الصناعية بأم العظام البالغة 50 هك،
- ✓ منطقة المشروع تبعد حوالي 130 كلم عن مطار وميناء صفاقس و100 كم عن مطار قفصة،
- ✓ منطقة المشروع تبعد حوالي 180 كلم عن مطار النفيضة.

- سيتم إنجاز المشروع على مساحة جمليه تقدّر بـ 70 هك:

✓ 20 هك من المساحة الجملية مسواة وبها شهادة ملكية وتستوعب تقريبا حوالي 80% من مكونات المشروع.

✓ 50 هك سيتم استغلال جزء منها حوالي 10 هك لإنجاز بقية مكونات المشروع (سوق الماشية) 40 هك مخصص للتوسعة المستقبلية.

✓ تم إنجاز كلّ الدراسات المرجعية الخاصة بالعقارات التي سينجز عليها المشروع وتم تغيير صبغتها الفلاحية.

■ **الكلفة التقديرية ومخطط التمويل:**

- تبلغ الكلفة الجملية للاستثمار الخاصة بالمشروع حوالي 116 مليون دينار ويتم العمل على تغطية هذه الكلفة من خلال الترفيع من مساهمات المساهمين الحاليين برأس مال شركة "أسواق الإنتاج بالوسط" ومن خلال مساهمات محلية وأجنبية جديدة وهبات.

- بلغت نسبة التقدّم في مخطط التمويل الخاص بالمشروع 23% من كلفة الاستثمار، مع وجود نوايا استثمار أخرى تعمل وزارة الإشراف على تكريسها، من خلال التنسيق مع رئاسة الجمهورية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وكلّ الجهات المتداخلة في المشروع.

- تحصلت شركة "أسواق الإنتاج بالوسط" على هبة في إطار التعاون الإيطالي مخصصة فقط لإنجاز الدراسات والمساندة الفنية إلى جانب العمل على تجسيم بعض نوايا التمويل المتعلقة بمساهمة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وصندوق قطر للتنمية أو الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي.

■ **رزمة إعداد وتنفيذ المشروع:**

- سيتم تنفيذ المشروع على مدى 4 سنوات ويتوقع أن تكون بداية الإنجاز سنة 2025.

- في انتظار استكمال مخطط التمويل وتفايدا لمزيد التأخير في الشروع في الإنجاز وما قد يترتب عنه من مخاطر تتعلق بارتفاع كلفة التنفيذ، تقرر اعتماد المرحلية في التنفيذ وفقا للرزنامة التالية:

المرحلة	الخطوات	الآجال المتوقعة
الترفيغ في رأس مال الشركة دون احتساب مساهمة الهيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحصول على الترخيص المستوجب من مصالح رئاسة الحكومة للترفيغ في رأس المال ثم الدعوة الى جلسة عامة خارقة للعادة لتجسيد التعهدات والترفيغ في رأس المال،</li> <li>- تحرير الجزء الأول من الترفيع في رأس المال للمساهمين الحاليين والمساهمات الجديدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بداية الثلاثي الأولى من سنة 2025</li> <li>• قبل نهاية الثلاثي الأولى من سنة 2025</li> </ul>
مرحلة التحضير للمشروع في الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعيين مكتب المتابعة الفنية وقيادة المشروع للإشراف على الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال، إضافة إلى تعيين مكاتب الخبرة الأخرى لتقديم الإحاطة الفنية للشركة في كل المسائل المالية والقانونية والجبائية،</li> <li>- تعيين مكتب المراقبة الفنية لمراقبة الأشغال،</li> <li>- إعلان طلب عروض لتعيين أصحاب الخدمات: شركة المقاولات التي ستتولى انجاز دراسة (مثال متناسق) وتهيئة موقع المشروع (اعتماد صيغة صفقة التصور والتنفيذ" مفتاح في اليد").</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بداية الثلاثي الأولى من سنة 2025</li> <li>• بداية الثلاثي الثاني من سنة 2025</li> <li>• بداية الثلاثي الثاني من سنة 2025</li> </ul>
مرحلة الشروع في الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الانطلاق في اعداد دراسة مثال متناسق (Plan de Cohérence) لمنطقة المشروع ثم الشروع في أشغال التهيئة على مساحة 25 هك، والربط بالشبكات الخارجية.</li> <li>- في انتظار توفر التمويل اللازم لتنفيذ بقية مكونات المشروع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بداية شهر جويلية 2025 على أقصى تقدير</li> </ul>
توفير بقية التمويل	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواصلة تكثيف الجهود لاستكمال مخطط التمويل مع الجهات التي أعربت عن نواياها بالمساهمة في تمويل المشروع أو مع جهات أخرى، بما يسمح بتنفيذ كل مكونات المشروع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• قبل موفى سنة 2025 على أقصى تقدير</li> </ul>

### • مقترح وزارة التجارة وتنمية الصادرات:

تطبيقا لمقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 497 لسنة 2024، يقترح السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات إدراج مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط صلب قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة لأحكام الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى، باعتباره مشروعاً وطنياً استراتيجياً وذي أولوية نظراً لاندراجه ضمن سياسة الدولة لتأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري ودعم الأمن الغذائي الوطني كما أنه يعدّ مشروعاً نموذجياً مهيكلًا لفائدة ولايات الوسط ومنصة مرتقبة للتصدير.

• مقترح الهيكل العمومي "شركة أسواق الإنتاج بالوسط" بخصوص طريقة إبرام الصفقات المتعلقة بالمشروع في صورة الموافقة على صبغته كمشروع استراتيجي:

تفعيلا لمقتضيات قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 نوفمبر 2024 والمتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، تقترح شركة "أسواق الإنتاج بالوسط" اعتماد صيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي لإبرام صفقات الدراسات والمساندة الفنية والأشغال الخاصة بتهيئة المشروع، كالآتي:

#### ● بخصوص خدمات المساندة الفنية:

- ✓ تعيين مكتب المتابعة الفنية وقيادة المشروع للإشراف على الدراسات ومتابعة تنفيذ أشغال بكلفة أولية تقدر بـ 1 مليون دينار.
- ✓ تعيين مكتب المراقبة الفنية لمراقبة الأشغال بكلفة أولية تقدر بـ 500 ألف دينار،
- ✓ تعيين مكاتب الخبرة الأخرى لتقديم الإحاطة الفنية للشركة في كل المسائل المالية والقانونية والجبائية بكلفة أولية تقدر بـ 170 ألف دينار،

#### ● بخصوص الأشغال:

- ✓ إعلان طلب عروض لتعيين شركة المقاولات التي ستتولى إنجاز دراسة وتهيئة موقع المشروع في صيغة "مفتاح في اليد" بكلفة أولية تقدر بـ 13 مليون دينار،
- ✓ الإعلان عن طلبات عروض أخرى عند توفر بقية التمويل.

#### ■ ملاحظات الكتابة القارة:

- يلاحظ أن شركة "أسواق الإنتاج بالوسط" أكدت ضمن تقريرها المرفق بمكتوب السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات أن المشروع مازال يعاني من صعوبات في الحصول على التمويلات المطلوبة لاقتناء بقية العقارات الضرورية لتنفيذ كامل المشروع وكذلك لإنجاز مختلف مكوناته، بالإضافة إلى صعوبات ذات طابع إجرائي متعلقة بالتعقيدات الخاصة بعملية الحصول على التراخيص والمصادقات.

وفي هذا الصدد، تولت اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 22 نوفمبر 2024 دراسة الإشكاليات التي يعاني منها المشروع وتقديم المقترحات المالية لمعالجتها:

طبيعة الإشكالية	بيان الإشكالية	الحلول المستوجبة /المقترحة
إشكاليات عقارية: 50 هك إضافية	<p>الشركة غير قادرة على توفير ثمن العقار، باعتبار:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أن لشركة لم تدخل بعد طور النشاط.</li> <li>- المؤشرات المالية للمشروع التي تتطلب المزيد من الدعم.</li> <li>- عدم توفر برنامج توسعة في الوقت الراهن لبقية المساحة،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ <b>الفرضية الأولى:</b> تخصيص 2.4 مليون دينار لفائدة المجلس الجهوي لاقتناء 20 هكتار، على غرار ما تم اعتماده في المرحلة الأولى وبذلك تصبح المساحة الجمالية للمشروع 40 هكتار، وهي مساحة كافية لإنجازه وتوسعته مستقبلا، وباعتبار أن الشركة لا تتوفر حاليا على برنامج لتوسيع المشروع في المستقبل (برمجة استغلال 10 هكتارات فقط من مساحة 50 هكتار).</li> <li>■ <b>الفرضية الثانية:</b> تخصيص 6 مليون دينار لفائدة المجلس الجهوي لاقتناء كامل المساحة المطلوبة 50 هكتار، مع دعوة الشركة إلى ضرورة ضبط برنامج في استغلال المساحة كاملة، وتمكن هذه الفرضية من تفادي التقليل في مساحة المشروع التي تم الإعلان عليها سابقا.</li> </ul>

#### ■ ملاحظات الكتابة القارة:

طبيعة الإشكالية	بيان الإشكالية	الحلول المستوجبة /المقترحة
إشكاليات في استكمال مخطط التمويل	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم استكمال مخطط التمويل حسب الأجل المعتمدة وفقا لإجراءاتها الداخلية، وباعتبار عدم الشروع في التنفيذ.</li> <li>■ تسجيل صعوبات في استكمال مخطط التمويل بتواصل وجود فجوة تمويلية في حدود 80 م.د (هذه الفجوة تقريبيه باعتبار أن مساهمة صندوق الودائع والأمانات ترتفع وتنخفض حسب قيمة رأس المال: 20%).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تكثيف المساعي لإيجاد مصادر تمويل بديلة مع دعم المشروع (خاصة هبات) ومساهمة الدولة بالعقار. اعتماد شكل قانوني للشركة يسمح بمرونة أكبر في التصرف ويشجع على مساهمة الخواص بما يسرع في استكمال مخطط التمويل،</li> <li>■ دعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى مزيد تكثيف الجهود نحو إقرار مساهمة صندوق قطر للتنمية في المشروع، باعتبار:</li> <li>- أن نسبة منها ستتضمن هبة.</li> <li>- أنها ستكون مساهمة في المشروع من ناحية أخرى بما لا يترتب عنه إقبال لكاهل ميزانية الدولة</li> <li>- التفاوض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو الحصول على موافقة نهائية للمساهمة في رأس مال الشركة في إطار الموارد المتاحة من القرض المبرم مع الصندوق أو البحث عن شريك أو مساهم آخر في انجاز المشروع،</li> <li>■ الانطلاق في تنفيذ المشروع وفق المرحلية تفاديا لمزيد التأخير وارتفاع تكلفة الاستثمار في صورة عدم تجسيم نوايا التمويل المذكورة في الأجل القريبة.</li> </ul>

- بناء على ما سبق، يطرح التساؤل بخصوص مدى توفر مخطط مرحلي لإنجاز المشروع من عدمه مدعم برزنامة تنفيذ لمختلف مكوثاته، وإن تم عرض بعض هذه المكونات على لجنة المصادقة على المشاريع العمومية قصد الحصول على مصادقتها.



- انبنى مقترح السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات المضمّن بمكتوبه المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 والمتعلق بإدراج مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024، على التأكيد على الصبغة الاستراتيجية للمشروع، من خلال إبراز أهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك ببيان:

✓ **ملاءمة المشروع مع مخططات التنمية** باعتباره سيؤسس لنقطة اقتصادية واجتماعية جديدة بولاية سيدي بوزيد والولايات المجاورة، من خلال التحكم في عدد من الإشكاليات والصعوبات التي تعيق المسار التنموي بالجهة حيث يعتبر المشروع نموذجيًا ومهيكلًا ومجددًا وديناميكيًا، كما أنه يندرج في إطار رؤية تونس 2035.

✓ **مساهمة المشروع في تنفيذ الأولويات الوطنية والاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي**، باعتباره يساعد على تحقيق أهداف متصلة بـ:

- **التشغيل وتوفير موارد للدخل**، حيث يسمح المشروع بـ:

- ✓ توفير أكثر من 1200 موطن شغل مباشر.
- ✓ توفير أكثر من 1500 موطن شغل غير مباشر.

- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، حيث سيساعد المشروع على:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- ✓ الحدّ من التهميش وخلق فرص للاستثمار.
- ✓ توفير مواطن رزق ومداخل قارة للمرأة الريفية والشباب.

- **البيئة: يعتبر المشروع ذو طابع إيكولوجي**، حيث سيتم الاعتماد على الطاقات المتجددة وتأمين المخلفات (نباتية وغيرها)، كما سيسمح بـ:

- ✓ الإنتاج بجودة وفق المعايير الدولية.
- ✓ استرسال المنتجات الزراعية.

✓ **النهوض بكل محيط المشروع (Développement de tout l'Ecosystème)**

- **التنمية المستدامة: سيسمح المشروع بـ:**

- ✓ تنظيم مختلف المتدخلين في هياكل مهنية.
- ✓ المساهمة في تنظيم القطاع الفلاحي (الزراعي).
- ✓ انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات الخدمات.

- تقترح شركة "أسواق الإنتاج بالوسط" إبرام صفقات بصيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء، قصد:

- ✓ تعيين مكتب المتابعة الفنية وقيادة المشروع للإشراف على الدراسات ومتابعة تنفيذ أشغال ومكتب المراقبة الفنية لمراقبة الأشغال ومكاتب الخبرة الأخرى لتقديم الإحاطة الفنية للشركة في كل المسائل المالية والقانونية والجبائية بكلفة أولية.
- ✓ تعيين شركة المقاولات التي ستتولى إنجاز دراسة وتهيئة موقع المشروع في صيغة "مفتاح في اليد".

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن:

- الملف المحال لا يتضمن أية معطيات بخصوص عرض مقترحات إبرام الصفقات المشار إليها أعلاه بصيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء على اللجنة الفنية المنصوص عليها بالفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.

- لا يتضمن الملف بطاقة وصفية خاصة بمشروع تهيئة "منصة أسواق الإنتاج بالوسط"، تضبط خاصة:

- ✓ الأهداف من المشروع
- ✓ التقديرات المالية للمشروع وطريقة إعدادها.
- ✓ طريقة تمويل المشروع.
- ✓ الأشغال المطلوب إنجازها.
- ✓ التراخيص الإدارية اللازمة لإنجاز المشروع.
- ✓ الوضعية العقارية.
- ✓ التدابير المتخذة للتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمشروع (وزارة التجهيز والإسكان، المستلزمين العموميين...).

#### ■ مقترح الكتابة القارة للجنة:

- بخصوص مقترح إدراج مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي الخاضعة لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024:

نظرا للأهمية الوطنية التي يكتسيها مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" وانعكاساته الإيجابية المتوقعة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي على منطقة الوسط للبلاد التونسية من خلال الاستغلال الأمثل للمنتوجات الفلاحية والمساهمة في خلق مواطن شغل لأبناء الجهة وتحسين ظروف عيشهم، وباعتبار القيمة الاستثمارية العالية للمشروع المقدرة بـ 116 مليون دينار،

يقترح على السيد رئيس الحكومة، رئيس اللجنة العليا للمشاريع الكبرى، المصادقة على إدراج مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط" ضمن قائمة المشاريع الكبرى الاستراتيجية للبلاد التونسية.

- بخصوص مقترح "شركة أسواق الإنتاج بالوسط" إبرام الصفقات المتعلقة بالمشروع بصيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء:

إنّ إبداء الرأي بخصوص الصيغة المقترحة لإبرام الصفقات المتعلقة بتنفيذ هذه المرحلة من المشروع تقتضي دعوة الهيكل العمومي المعني إلى موافاة الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بتقرير يبين من خلاله أسباب اللجوء إلى اعتماد صيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء بالنسبة للصفقات المتعلقة بخدمات المساندة الفنية وكذلك لصفقة أشغال التهيئة دون غيرها من طرق الإبرام المنصوص عليها بالأمر عدد 497 لسنة 2024 مع بيان الفوائد الثابتة من اعتماد هذه الصيغة من حيث كلفة الإنجاز وأجال وظروف التنفيذ.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخلات على النحو التالي:

■ السيد فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي:

- الإشارة إلى أنّ الترفيع في رأس مال الشركة يخضع للترخيص للمسبق للبنك المركزي التونسي، وعند تجاوز نسبة المساهمة الأجنبية لـ 50 %، يتعين عليها الحصول على بطاقة تاجر طبقا للتشريع الجاري به العمل.

- بخصوص التمويلات الخارجية، يمكن للشركة الاقتراض بالعملة الأجنبية في حدود 10 مليون دينار في شكل قروض قصيرة المدى و 30 مليون دينار في شكل قروض طويلة الأمد وعند تجاوز الأسقف، يشترط الحصول على ترخيص من البنك المركزي التونسي.

■ السيد إدريس منجة، مدير عام برئاسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:

- الإشارة إلى صعوبة استكمال مخطط التمويل، باعتبار أن الشريك الأجنبي الذي أعطى موافقته المبدئية لم يف بوعده في تمويل المشروع، مع أنّه تمّت دراسة إمكانية تمويل أجزاء من المشروع عن طريق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لكن من شأن هذا الخيار إثقال كاهل ميزانية الدولة.

- التأكيد على إمكانية الانطلاق في إنجاز المشروع على أقساط وظيفية دون استكمال كامل مخطط تمويل المشروع.

■ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- بخصوص التمويل الأجنبي الخارجي للمشروع، يتجه التذكير بالمراحل التالية:

- تمّ الاتفاق مع الهيئة العربية للاستثمار الزراعي على المساهمة في تمويل المشروع بقيمة 22.3 مليون دينار.
- أعلنت الهيئة الجانب التونسي بتاريخ 28 نوفمبر 2024 بتراجعها عن المساهمة في التمويل لعدم جاهزية المشروع.
- تمّ بتاريخ 03 ديسمبر 2024 عقد اجتماع لإعادة النظر في قرار التراجع عن التمويل وطلب لإعداد مبررات التأخير في تنفيذ المشروع لاسترجاع تمويل الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.
- بخصوص مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تمّ بتاريخ 19 ديسمبر 2023 توجيه طلب تمويل مكوّن رئيسي في المشروع بـ 50 مليون دينار من الوفورات المتاحة من قرض برنامج التنمية المندمجة.
- تمّ بتاريخ 21 جانفي 2024 الحصول على موافقة مبدئية من الصندوق مع موافاته بالوثائق.
- تمّ بتاريخ 25 ديسمبر 2024 توجيه طلب عروض لإنجاز سوق وطلب الصندوق إدراج المشروع ضمن المرحلة الثالثة من برنامج التنمية المندمجة، باعتبار أنّ تاريخ نهاية تمويل الجزء الأول كان في 31 ديسمبر 2024.
- اقترح الصندوق بتاريخ جانفي 2025 تجديد إدراج المشروع في المرحلة الثالثة من برنامج التنمية المندمجة بتمويل قدره 50 مليون دينار كويتي.

- تبعا لكلّ ما سبق، يقترح استعجال توفير المعطيات المطلوبة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- تجدر الإشارة إلى وجود تعهد من صندوق قطر للتنمية، خلال زيارة سيادة رئيس الجمهورية سنة 2021 بمبلغ 15 مليون دولار (5 مليون دولار هبة و 10 مليون دولار مساهمة)، وتمّ إعداد مشروع مذكرة تفاهم في الغرض، كان من المبرمج عرضها في إطار اللجنة العليا التونسية القطرية، غير أنه تمّ تأجيل انعقادها.

- يقترح العمل على الحصول على تأكيد بالتمويل من الجانب القطري مع التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في هذا الخصوص.

- بخصوص التعاون التونسي الإيطالي، تمّ الحصول على 3 مليون دينار في إطار تحويل الدين التونسي، ونتيجة لتعطل الدراسات الفنية للمشروع، أبدى الجانب الإيطالي قلقه وأشار إلى إمكانية إلغاء هذا المبلغ.

- تدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط طلب الشركة لإدراج المشروع كمشروع استراتيجي.

■ السيد محمد الحزامي، مدير التنسيق والإشراف بديوان وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- تتجه الإشارة إلى أنه تمّ عرض الملف على الإدارة العامة للتخصيص بتاريخ 06 ديسمبر 2024 غير أنه تمّ إرجاء النظر فيه.

■ السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات:

- التأكيد على أهمية توخّي المرحلة في تنفيذ هذا المشروع الهام بما يمكنه من اكتساب بعد إضافي ويخدم التنمية الجهوية.

- التأكيد على أنه سيتم التنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والاقتصاد والتخطيط لتوفير المعطيات المطلوبة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

■ السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية:

- الإشارة إلى ترسيم مبلغ 6.4 مليون دينار كاعتمادات تعهّد تكميلية بميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024 لإنجاز مشروع الربط الخارجي لمشروع منصّة أسواق الإنتاج بالوسط بالشبكات العمومية ويتم رصد اعتمادات الدفع المطلوبة حسب تقدم إنجاز المشروع، مع التأكيد على أهمية الانطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع، تجنباً لأيّ تأخير في الإنجاز قد ينجّر عنه كلفة إضافية للمشروع.

ثمّ أحييت الكلمة إلى السيد مهدي خلاص، المدير العام للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، الذي قدّم مشروع مركّب اللحوم الحمراء بين قردان:

## ■ عناصر المشروع والإنجازات الرئيسية:

تم إنجاز مركب اللحوم الحمراء بين قردان تبعاً لنتائج دراسات منظومات الإنتاج الحيواني التي تم إنجازها ضمن مشروع التنمية الزراعية والرعوية والمنظومات المصاحبة بولاية مدنين، حيث بينت الدراسة الاقتصادية للمشروع المردودية العالية للمنشأة إذا ما تم استغلالها على الوجه الأكمل، وتم استكمال إنجاز كافة مكونات المشروع مع موفى شهر أكتوبر 2023، والذي شمل أساساً خطين لتجهيز الذبائح، خط أول لذبح وتجهيز الأغنام والماعز وخط ثان لذبح وتجهيز الإبل والإبل ويتكون كل خط من:

✓ وحدة لإيواء المواشي

✓ غرفة لذبح الماشية

✓ رواق السلخ والتجفيف والمراقبة البيطرية

✓ غرف مخلفات الذبائح

✓ قاعات التبريد والخزن

بالإضافة إلى الأجزاء المشتركة والمتمثلة خاصة في وحدة التجزئة والتحويل وقاعات الأعوان والوحدات الصحية والمكاتب ومحطة لمعالجة المياه المستعملة.

## ■ الإشكاليات المتعلقة بالمشروع:

يتمثل الإشكال أساساً في الطريقة المثلى المزمع اعتمادها في التصرف واستغلال المركب، حيث تم تبعاً للقرار المشترك بين بلدية بن قردان والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين إحداث لجنة متابعة ومرافقة الأحداث والتصرف في مركب اللحوم الحمراء (19 مارس 2021) وتم الاتفاق على اختيار طريقة اللزمة المحسنة للتصرف في المركب، وذلك بعد التشاور مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (4 جوان 2021) والموافقة على كراس الشروط الإدارية والفنية ومشروع العقد الخاص باللزمة (13 أكتوبر 2021)، إلا أن نتائج طلبي العروض اللذين تم إصدارهما للتصرف في المركب كانت غير مثمرة.

## ■ مقترحات اللجنة الفنية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 04 أبريل 2024:

اعتباراً لعدم التوصل خلال طلبي العروض الأول والثاني لاختيار شريك للتصرف في المركب وإبداء شركة اللحوم رغبتها من حيث المبدأ في التصرف واستغلال المركب، تقترح اللجنة:

- دعوة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى استعجال النظر في الترخيص لبلدية بن قردان للتفاوض المباشر مع شركة اللحوم للتصرف في مركب اللحوم الحمراء بين قردان.

- دعوة شركة اللحوم وبلدية بن قردان إلى إتمام الإجراءات المستوجبة لعملية التفاوض قبل موفى شهر ماي 2024، على أن يتم امضاء الاتفاقية والانطلاق في استغلال المركب قبل نهاية شهر جوان 2024.

#### ■ المتابعة:

- تم الترخيص لبلدية بن قردان للتفاوض المباشر مع شركة اللحوم للتصرف في مركب اللحوم الحمراء بين قردان ووافق مجلس إدارة شركة اللحوم المنعقد بتاريخ 15 ماي 2024 على مواصلة دراسة الجدوى لاستغلال المركب والانطلاق في التفاوض مع بلدية بن قردان لاستكمال بعض المعطيات الاقتصادية وتقييم المخاطر والصعوبات المحتملة ومزيد تدقيق الحاجيات للتثبت من قابلية استقطاب عمليات الذبح وتنويع النشاط لتحقيق المردودية وتجميع مختلف العناصر الضرورية لاتخاذ القرار المناسب بما في ذلك الشكل القانوني الأنجع لاستغلال المركب، إلا أن شركة اللحوم لم تبد رأيها النهائي إلى حد هذا التاريخ.

#### ■ المقترح:

- دعوة شركة اللحوم وبلدية بن قردان الى إمضاء اتفاقية تعاون تمكّن الشركة من الانطلاق الفعلي في استغلال المركب قبل موفى شهر جانفي 2025.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخلات على النحو التالي:

#### ■ السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:

- الإشارة إلى أن التمويل الخارجي توافقت مدته مع مدة إنجاز المشروع وبلغ 80.4 م.د، وهو معطل منذ شهر أكتوبر 2023.

#### ■ السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات:

- التأكيد على أهمية دعم موارد شركة اللحوم في مرحلة الانطلاق في استغلال المشروع.
- الإشارة لوجود صورة واضحة لطريقة الاستغلال والمردودية المنتظرة مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهة (تربية المجترات).
- ضرورة العمل على احتواء الذبح العشوائي ودعم الشركة في مرحلة الانطلاق في إطار برنامج على ثلاثة سنوات بما في ذلك التكوين مع التحكم في أسعار اللحوم.



■ السيد فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي:

- اقتراح النظر في إنجاز مشاريع مدمجة تضم تربية الإبل واستغلال مشتقات الحليب.
- التأكيد على أهمية القيام بدراسة التجارب المقارنة الناجحة على المستوى الدولي والاستئناس بها.
- السيد مهدي خلاص، المدير العام للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:
- الإشارة إلى أن تعطل المشروع كان بسبب اختيار المستغل والذي من الضروري أن يتم وفق شروط مضبوطة لما يمكن من توفير مقومات نجاح هذا المشروع الهام.
- تم تسجيل تفاعل إيجابي من قبل شركة اللحوم، ولكنها لم تعبر عن موافقتها الصريحة في استغلال المشروع.
- التأكيد على أهمية الحرص على الشروع في استغلال المشروع ولو على أقساط.

ثم أحييت الكلمة إلى السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات، الذي قدّم مشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم كما يلي:

■ مكونات المشروع والنتائج المرتقبة من عملية التأهيل:

يندرج تأهيل المركب الحالي لشركة اللحوم في إطار معالجة النقائص على مستوى البنية التحتية للمسالخ واحترام الشروط الصحية والرفع من طاقة استغلالها الحالية التي لا تتجاوز نسبة 30 %، بالإضافة الى المحافظة على صحة وسلامة المنتج وتحسين جودته لكسب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، وقد احتوت مكونات هذا المشروع على العناصر التالية:

- ✓ مسلخ للأغنام مع قاعة سفلية لتنظيف الاسلاب
- ✓ مسلخ للأبقار مع قاعة سفلية لتنظيف الاسلاب
- ✓ مسلخ للخيليات
- ✓ غرف تبريد (بطاقة خزن ايجابي 2000 متر مكعب بطاقة خزن سلبي ب 6100 متر مكعب)
- ✓ قاعة لبيع اللحوم بالجملة
- ✓ محطة تطهير

## ■ الإشكاليات المتعلقة بالمشروع:

**تعطّل الانطلاق في انجاز مشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم** بسبب ترسيم كافة الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ مشروع الخطة الوطنية لتأهيل وصيانة المسالخ ضمن ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وتكليفه بتنفيذ البرنامج (18 مسلخا بلديا، بما في ذلك مسالخ شركة اللحوم)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحويل اعتمادات قدرها 1 م.د بعنوان سنة 2019 و 2,5 م.د بعنوان سنة 2020 لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وفتح باقي الاعتمادات (10 م.د بعنوان سنة 2021 و 12 م.د بعنوان سنة 2022 و 15 م.د بعنوان سنة 2023) وهي مجمدة بحسابات الصندوق بالخزينة العامة.

وقد تولى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بتاريخ 11 سبتمبر 2020 دعوة شركة اللحوم إلى إعداد ملفات تمويل عملية التأهيل وموافاة الصندوق بها عن طريق بلدية تونس، حيث أنّ الصندوق وبمقتضى قانون إحداثه لا يمكن أن يمول إلا المشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية، وبالتالي فإنّ صرف الاعتمادات لا يمكن أن يكون إلا عن طريق بلدية تونس.

وعبرت بلدية تونس عن رغبتها في أن يتم إدراج تمويل تأهيل مسالخ الشركة كمساهمة منها في الترفيع في رأسمال شركة اللحوم وتم رفض هذا المقترح من قبل مجلس إدارة شركة اللحوم المذكورة.

## ■ مقترحات اللجنة الفنية:

- ترسيم الاعتمادات المبرمجة لتأهيل وصيانة مسالخ شركة اللحوم ضمن ميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات، على أن تتولى الأخيرة إمضاء اتفاقية مع شركة اللحوم حول إنجاز المشروع أخذا في الاعتبار الإجراءات القانونية الملائمة، فيما يتعلق بهذه المساهمة العمومية، (يتم ذلك من خلال تقديم وزارة التجارة وتنمية الصادرات طلب إلى وزارة المالية لترسيم اعتماد إضافي من قسم النفقات الإضافية وغير الموزعة لفائدة قسم الاستثمار ترصد لفقرة جديدة بمهمة وزارة التجارة وتنمية الصادرات يتم إحداثها تحت عنوان "تأهيل مسالخ شركة اللحوم" بعنوان ميزانية سنة 2024 بقيمة قدرها 1 م.د تعهدا منها 200 أ.د دفعا لإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم وطلب ترسيم بقية المبلغ 11,2 م.د تعهدا بميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2025 بنفس الفقرة) والانطلاق الفوري في انجاز الدراسات الخاصة بالمشروع.

- إعادة تبويب الاعتمادات التي تم تحويلها إلى حسابات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان تأهيل وصيانة مسالخ شركة اللحوم والمقدّرة بـ 12.2 م.د لإنجاز مشاريع تدخل ضمن مشمولاته وأخذها في الاعتبار ضمن مشروع ميزانية الصندوق لسنة 2025، (يتم ذلك من خلال تقديم طلب الى وزارة المالية لإعادة تبويب الاعتمادات المرصودة بعنوان تأهيل وصيانة مسالخ شركة اللحوم والمقدّرة بـ 12.2 م.د لإنجاز مشاريع تدخل ضمن مشمولات الصندوق واخذها في الاعتبار ضمن مشروع ميزانية الصندوق لسنة 2025،

وذلك باعتبار تكفل وزارة التجارة وتنمية الصادرات (شركة اللحوم) بتنفيذ مشروع تأهيل المسالخ الراجعة بالنظر للشركة).

- دعوة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى تقديم رزنامة إنجاز كافة مراحل الخطة الوطنية لتأهيل وصيانة المسالخ البلدية (17 مسلخا دون اعتبار مسالخ شركة اللحوم) وذلك في أفضل الأجال.

#### ■ المتابعة:

- تم ترسيم 1 م.د لتمويل دراسات مشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم بقسم نفقات التدخّلات (مشاريع ذات صبغة تنموية) بميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2025 تعهدا ودفعاً، في انتظار إتمام الدراسات لرصد بقتة التّمويلات المستوجبة لإنجاز مكّونات المشروع
- تمّت الموافقة على إعادة توظيف الاعتمادات المقدرة بـ 12,2 مليون دينار ورصدها لاستكمال تمويل بقتة مشاريع تهيئة وصيانة المسالخ البلدية المدرجة ضمن البرنامج الخصوصي لتهيئة وصيانة المسالخ البلدية والتي كانت مخصّصة لفائدة مشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم المدرج ضمن البرنامج الخصوصي لتأهيل وصيانة المسالخ البلدية الذي يتولّى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إنجازه ومتابعته.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التدخّلات على النحو

التالي:

#### ■ السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية:

- تمّ منذ سنة 2019 ترسيم اعتمادات تقدّر بـ 40.8 مليون دينار بميزانية وزارة الداخلية (الشؤون المحلية)، وتمّ إسناد المشروع لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، وهو ما أدى إلى إشكاليات إجرائية باعتبار أنّ الصندوق لا يتدخل إلا لدعم الجماعات المحلية.
- تمّ على مستوى ميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2025 ترسيم مبلغ 1 م.د بعنوان الدراسات وبالنسبة لمبلغ 12.2 مليون دينار المرسمة بميزانية وزارة الداخلية (الشؤون المحلية)، تمّ خلال شهر ديسمبر 2024 الاستجابة لطلب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المتمثل في إعادة توظيفها لفائدة البلديات بهدف إنجاز مسالخ بلدية.

## ■ السيد حبيب عبيد، وزير البيئة:

- التأكيد على أهمية تشريك الوكالة الوطنية لحماية المحيط في المشروع اعتبارا لانعكاسات المشروع على البيئة والمحيط.

ثم أحال السيد رئيس الحكومة، الكلمة إلى السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات، الذي تولى تقديم مشروع إنجاز محطة تطهير المياه المستعملة للمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان كما يلي:

## ■ عناصر المشروع والإنجازات الرئيسية:

اعتبارا لأهمية إتمام إنجاز مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان الذي يهدف إلى تنظيم وهيكله النشاط التجاري الحالي بالجهة والتأسيس لقاعدة تجارية بمواصفات عالمية تكون بوابة نحو السوق الإفريقية وتطوير الأنشطة اللوجستية والسياحية والترفيهية بها، وحيث تكفلت الدولة بمصاريف البنية الأساسية الخارجية للمنطقة الحرة، بما في ذلك ربط المنطقة بالشبكات العمومية وإنجاز محطة تطهير خاصة بها، وذلك من خلال إسناد الديوان التونسي للتجارة الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمار الذي أبرم اتفاقيات مع الشركات المستلزمة، بما في ذلك الديوان الوطني للتطهير لإنجاز محطة تطهير المياه المستعملة للمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بطاقة استيعاب تبلغ 850 م<sup>3</sup>/يوم و 255 كلغ DBO5/يوم وإنجاز محطة ضخ وشبكة تحويل المياه المطهرة التابعة لها إلى المصب النهائي بسبخة المنيطرة.

## ■ الإشكاليات المتعلقة بالمشروع:

- تعطل إنجاز محطة تطهير المياه المستعملة للمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بسبب تسجيل طلبات عروض غير مثمرة (ثلاثة طلبات عروض) وارتفاع كلفة الانجاز (حوالي 20 مليون دينار).
- كما تبين عدم إمكانية التعاقد عن طريق التفاوض المباشر في إنجاز محطة تطهير المياه المستعملة للمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان لأن طبيعة الأشغال تتطلب التعاقد مع مجمع (هندسة مدنية وتوفير قنوات وتوفير تجهيزات وأشغال مد القنوات) وبالتالي استحالة التعاقد ضمن هذه الطريقة.

## ■ مقترحات اللجنة الفنية:

- دعت اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 4 أفريل 2024، الديوان الوطني للتطهير إلى إنجاز دراسة للنظر في إمكانية ربط المنطقة الحرة بن قردان بمحطة التطهير الجديدة بين قردان، عوضا عن إنجاز محطة تطهير جديدة خاصة بالمنطقة اللوجستية بين قردان، حيث بيّنت نتائج هذه الدراسة إمكانية الربط وأن الكلفة الجمالية لعملية الربط والضح تناهز حوالي 13 مليون دينار، في حين أن التقديرات الأولية لإنجاز محطة خاصة بمشروع المنطقة الحرة التجارية في حدود 20 مليون دينار، وهي في زيادة تصاعدية باعتبار ارتفاع أسعار كافة المستلزمات، كما أن آجال إتمام عملية الربط تستغرق حوالي 27 شهرا (12 شهرا: إعداد ملف طلب العروض والنشر وفرز طلب العروض واختيار المقاول والتعاقد... ، و15 شهرا لإتمام الأشغال). وبناءً على هذه النتائج، تولّت اللجنة إعادة عرض هذا الملف بتاريخ 6 جوان 2024 وتقديم المقترح المالي لتجاوز هذا الإشكال:

● دعوة وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى تقديم طلب استثنائي لتوفير اعتمادات إضافية من قبل وزارة المالية في حدود الكلفة المحيطة للمشروع والمقدرة بـ 13 مليون دينار مرفقا بشرح الأسباب ووفقا لدراسة مفصلة في الغرض، وذلك على ميزانية النفقات الطارئة وغير الموزعة، بالتوازي مع دعوة وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى عرض ملف الكلفة المحيطة للمشروع على أنظار اللجنة العليا للاستثمار للحصول على منحة الامتياز.

● اقتراح مراجعة أو تعديل نسب صرف الاعتمادات المخصصة لأشغال الربط أخذا في الاعتبار عدم توفر التمويل الذاتي لإنجاز المشروع لدى الديوان الوطني للتطهير.

## ■ الإجراءات والقرارات المقترحة اعتمادها من قبل اللجنة العليا:

- دعوة وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى عرض ملف الكلفة المحيطة للمشروع على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار للحصول على منحة الامتياز.

- دعوة الديوان الوطني للتطهير إلى الانطلاق في الإجراءات المستوجبة لربط المنطقة الحرة بين قردان بمحطة التطهير المنجزة حديثا بين قردان والعمل على إتمام إنجاز ذلك في أفضل الآجال.

- دعوة وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى إعداد مخطط زمني لإتمام إنجاز كافة عناصر مشروع المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان في أفضل الأجل.

وإثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة باب النقاش، فكانت أبرز التّدخلات على النحو التالي:

■ السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية:

- بخصوص إسناد الديوان التونسي للتجارة الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمار، تجدر الإشارة إلى أن الفصل 33 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 يخوّل لباعثي المناطق التجارية الانتفاع بالحوافز للمشاريع ذات الأهمية الوطنية على معنى الفصل 20 من قانون الاستثمار، وهو ما يستوجب استصدار أمر في الغرض بطلب من وزارة التجارة وتنمية الصادرات يعرض على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة.

■ السيد الحبيب عبيد وزير البيئة:

- بالنسبة لمحطة التطهير بين قردان، سيتم ربط المنطقة الصناعية بمحطة التطهير الجديدة بين قردان، على أنه وجب على وزارة التجارة وتنمية الصادرات توفير الاعتمادات لديوان الوطني للتطهير.

■ السيد إدريس منجة، مدير عام برئاسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:

- الإشارة إلى انخفاض كلفة الربط على إثر اعتماد خيار الربط بمحطة التطهير الجديدة بينقردان، كما أن تحيين الاعتمادات المرصودة يتطلب تنقيح الأمر المتعلق بإسناد منحة الاستثمار لتوفير التمويلات اللازمة.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أفضت أشغال لجنة المشاريع الكبرى إلى ما يلي:

1. الموافقة على إدراج مشاريع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وإعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر والمستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة بصفافس ومنصة أسواق الإنتاج بالوسط ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة للأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، مع دعوة الوزارات المعنية إلى موافاة الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بالمعطيات الإضافية في أفضل الآجال، طبقا لما نصّ عليه الأمر المذكور.

2. الإذن بالانطلاق في الإجراءات المستوجبة لإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه بكلّ مكوناته وفقا للمواصفات والمعايير الفنية المعتمدة دوليا واستكمال مسار التفاوض مع الجانب الصيني والعمل على الانطلاق الفعلي في بداية الأشغال خلال السداسي الثاني لسنة 2025.

3. إقرار إعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفافس بكلفة جمالية تقدر بـ 103 مليون دينار وضبط مخطّط تمويل واستحثاث إنجاز الدراسات اللازمة في الغرض، مع دعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى إيجاد مصادر لتمويل المشروع.

4. دعوة وزارة الصحة إلى توفير المعطيات الكاملة بخصوص انعدام الجدوى للتدخل الفني على البناية الذي تمّ تضمينه بمقترحها الأول، والمتعلّق بمشروع "دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفافس"، والذي كان سيسمح بإمكانية مواصلة استغلاله على المدى القصير والإمكانيات المتاحة لتوفير الخدمات الطبية لمتساكني ولاية صفاقس والولايات المجاورة طيلة فترة إعادة إنجاز المشروع المقدرة أولا بـ 24 شهرا.

5. التسريع في استكمال الإجراءات والتدابير المستوجبة لدخول المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة بصفافس حيّز الاستغلال بصفة كلية في أفضل الآجال، بما يضمن تأمين مختلف الخدمات الصحية لفائدة المواطنين بالجهة.

6. الإذن بالانطلاق الفوري في إنجاز مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط واعتماد خيار الإنجاز على أجزاء وظيفية، والإذن لوزارة المالية برصد وتحويل مبلغ 6 مليون دينار بعنوان الترفيع في مساهمة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد في رأس مال المشروع تخصص لاقتناء 50 هكتارا توضع على ذمة المشروع ويتم تنفيذه بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان.



7. الإذن بإحالة استغلال مركّب اللحوم الحمراء بين قردان إلى شركة اللحوم، مع دعوتها إلى إمضاء اتفاقية التعاون مع بلدية المكان في أفضل الآجال.

8. ترسيم الاعتمادات المبرمجة لتأهيل وصيانة مسالخ شركة اللحوم المدرجة ضمن الخطة الوطنية لتأهيل وصيانة المسالخ ضمن ميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات، والاذن بالانطلاق الفوري في إنجاز الدراسات اللازمة، بما يمكن هذا المشروع من تدعيم نوعية البنية التحتية لشركة اللحوم ومزيد احترام شروط الصحة والسلامة وتحسين جودة المنتج.

9. دعوة الديوان الوطني للتطهير إلى الانطلاق في ربط المنطقة الحرة بينقردان بمحطة التطهير المنجزة حديثاً بينقردان في أفضل الآجال، واستكمال الإجراءات الترتيبية اللازمة لتمتع هذا المشروع بمنحة الاستثمار.

وبذلك أنهت لجنة المشاريع الكبرى أعمالها ورفعت الجلسة.

رئيس الحكومة  
المر  
كمال المديري